

36م



a.alsalleh@yahoo.com

عبدالهادي الصالح

## حتى لا يتناول النواب على الشريعة

بلا مزايدات، فإن التعرض للذات الالهية المقدسة او للنبي ﷺ وعرضه وسائر مقدسات الاسلام جريمة نكراء تستحق اصلا العقوبة التي تصل الى القتل، كما يقول الفقهاء «يجب قتل من سب النبي...»، مسالة 214، مباني تكملة المنهاج للسيد آية الله الخوئي رحمه الله (واظنر كذلك تحرير الوسيلة لآية الله الخميني ج2 ص477، وموقفه من سلمان رشدي معروف للجميع)، لكن مشروع قانون تشديد العقوبة الاخير على من يتناول على الذات الالهية ومقام النبي ﷺ وازواجه رضي الله عنهم جاء في ظروف انفعالية ولا تخلو من شبهة التكسب السياسي والديني، فإن القانون دائما يأتي لسد حاجة المجتمع لتشريع جلب منفعة او درء مفسدة، وعلى مستوى العالم ولا اقول على مستوى الكويت، فإن عدد الذين تعرضوا صراحة وبعدل لهذه المقدسات قد لا يتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة! فالانفعال تجاه قضية فردية لم ينته حتى الآن الى حكم قطعي ونهائي مما قد يوصل المشرع الى عقوبات قد تتخالف اصلا شرع الله او تغيب شروط ظروف هذه التهمة كثبوت ذلك بعبارة صريحة بقطعية الدلالة لا تقبل التاويل علاوة على كلام الفقهاء للمدارس الاسلامية حول استتابة المتهم (انظر في ذلك الموسوعة الفقهية الكويتية التي اصدرتها وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية في الجزء 24 ص135) وما بعدها من احكام مختلفة ومدترجة وبشروط، اما الاعدام باطلاقه شاملا فهذا امر غريب بل قد يخالف الشريعة مخالفة صريحة وتعتبر سقطة كبيرة في تجربة تطبيق الشريعة الاسلامية، ثم هناك امر آخر ماذا لو نقل احد الاشخاص حديثا من كتب الصحاح مربية فيها اشياء ما (!!!) لا يصح نقلها هنا وهي موجودة في مصادر التراث التي تباع في المكتبات وتعرض في مكتبات الدولة مثلما جاء في الجزء الثالث من صحيح البخاري ص177 (طباعة بيروت - دار الجيل) ما قد يفهمه البعض بأنها تمس عظيم شخصية النبي ﷺ، وقس على ذلك في تفسير الطبري (تفسير سورة الاحزاب ص17 وما بعدها)، وفي «زاد المسير في علم التفسير» للامام ابن الجوزي ص208 وما بعدها، وانظر كذلك صحيح مسلم ج4 ص2139 حديث 2771.. الخ، فهل يعدم هذا الكتاب او الناقل او حتى الناشر وصاحب المكتبة؟!

كان يفترض توافر ظروف هادئة بأن يتداعى علماء الشريعة في مؤسسات الدولة المعنية ومن غيرهم من علماء المذهب الجعفري لتدارس هذا الامر في دائرة مغلقة عن الجمهور والخروج بصيغة تحفظ للشريعة حرمتها من اي عبث تشريعي متحمس ومنفعل، هذا اذا لم يكن التشريع الحالي كافيا. ان مثل هذه التجربة تبرر للناس خوفهم مما يسمى بتطبيق الشريعة الاسلامية اذا كان بهذه السطحية والضحالة في غياب تدارس كل الظروف العلمية والفقهية وواقع التطبيق، وسلطة التطبيق، وهل يمكن ادخال عقوبات غير موجودة في اصل التشريع الاسلامي في هذه الجزئية مثل الحبس المؤبد؟! من اين اتى هؤلاء النواب بهذه العقوبة الاخيرة؟ هل راجعوا المصادر التشريعية؟ وماذا عن تجربة السعودية المتشددة في هذا الامر عندما قرر الفقهاء هناك حبس المتهم بالكفر ثلاثة ايام منعزلا لاستتابته (من التوبة)، اسئلة كثيرة، ونكرر أنه لا مزايدة على مقدسات المسلمين، لكن بترو وتدبر حتى لا يتجرأ المشرعون على الله ورسوله ولو بحسن نية!

«ونظر كذلك تحرير الوسيلة لآية الله الخميني ج2 ص477، وموقفه من سلمان رشدي معروف للجميع».

طرطشة



فهد سالم الغازمي

## لا اللي فوق شافوها ولا اللي تحت سمعوها

الشعب المصري شعب نادر جدا في طرحه وأمثاله، يعبر عن حالة السخط بطريقة ساخرة جدا تجعله مستوعبا للصدما التي يعيشها بين وقت وآخر، ومن الأمثلة الساخرة التي أخرجها المصريون مثل «الراقصة التي رقصت على السلم لا اللي فوق شافوها ولا اللي تحت سمعوها». وينطبق المثل على من أراد أن يرضي جميع الأطراف ولم يستطع إرضاء أحد منهم. المثل هذا يشبه الحال التي تمر به حكومتنا الرشيدة حيث أبدت استعدادها لتطبيق القانون والعمل بدولة المؤسسات واحترام عمل البرلمان التشريعي الرقابي ولكن للأسف لم تجد إلا ارتفاع سقف المطالب والبعد عن الإنجاز وتوقيت فرصة العمل المشترك بداعي التناحر الطائفي تارة، وأخرى بداعي الملاحقات السياسية المنفوخة إعلاميا هذا من جانب الأغلبية أما الأقلية فحدث ولا حرج، فمنهم من يقاتل من أجل مرونة الحكومة معه في بعض المشاريع ومنهم المتكسب الذي يريد ان يسمع الجماهير صوته (لو على سواد وجه) ومنهم الطائفي الذي لا مانع لديه من إشعال البلد في أي لحظة. إضافة الى ذلك صراع أبناء الأسرة السياسي والاقتصادي والإعلامي الذي بات لا يخفى على أصغر المتابعين للشأن الداخلي، باختصار الحكومة لا تملك من أمرها شيئا سوى مواجهة الأزمات التي تولد كل يوم بشكل منظم ومنمّج حتى أصبحت الحكومة حكومة الأزمات ودات الفعل مع أنها تملك النية الصادقة في تصحيح مسار البلد ولديها من الوزراء من يؤمل منهم الكثير ولكن المجلس عاين يسمع ويشوف واللي تحت السلم عايزين يسمعوا ويشوفوا، والله أعلم

رؤى كويتية



aljaser\_b08@hotmail.com

@baselaljase

باسل الجاسر

رفعت قوى الأغلبية أولويات مهمة في ساحة الإرادة أثناء الحملة الانتخابية، وطرح بعض الأطروحات التي تملكت وسيطرت من خلالها على قرار الكثير من الناخبين الذين أعجبوا بها وصوتوا لها، بيد أن هذه القوى وما إن ظهرت نتائج الانتخابات حتى تبدلت الأولويات وتبدل الطرح. فعلى صعيد الأولويات، تصدرها على سبيل المثال في تلك المرحلة (أي قبل 4 أشهر) قوانين مكافحة الفساد وقانون الوحدة الوطنية وكانوا يقولون إن الفساد استشرى ويجب التصدي له، وإن هناك وسائل إعلام تضر بالوحدة الوطنية من خلال الضرب بمكونات المجتمع، وقد تجاوزت أو كانت الحكومة السابقة سبقتهم وتقدمت بمشروع قانون لصيانة الوحدة الوطنية ويضرب على يد بل رأس من يتعدى على أي من مكونات المجتمع، وكذلك وافقت على مجموعة قوانين مكافحة الفساد المقترحة من جمعية الشفافية وهي قوانين منقولة من العالم المتحضر وتحاصر الفاسدين حصارا شديدا، بعد رفض استمرار طويلا لما يتعلق بكشف النمة المالية للقيايين بأثر

السموحة



@talalhaifi

طلال الهيبي

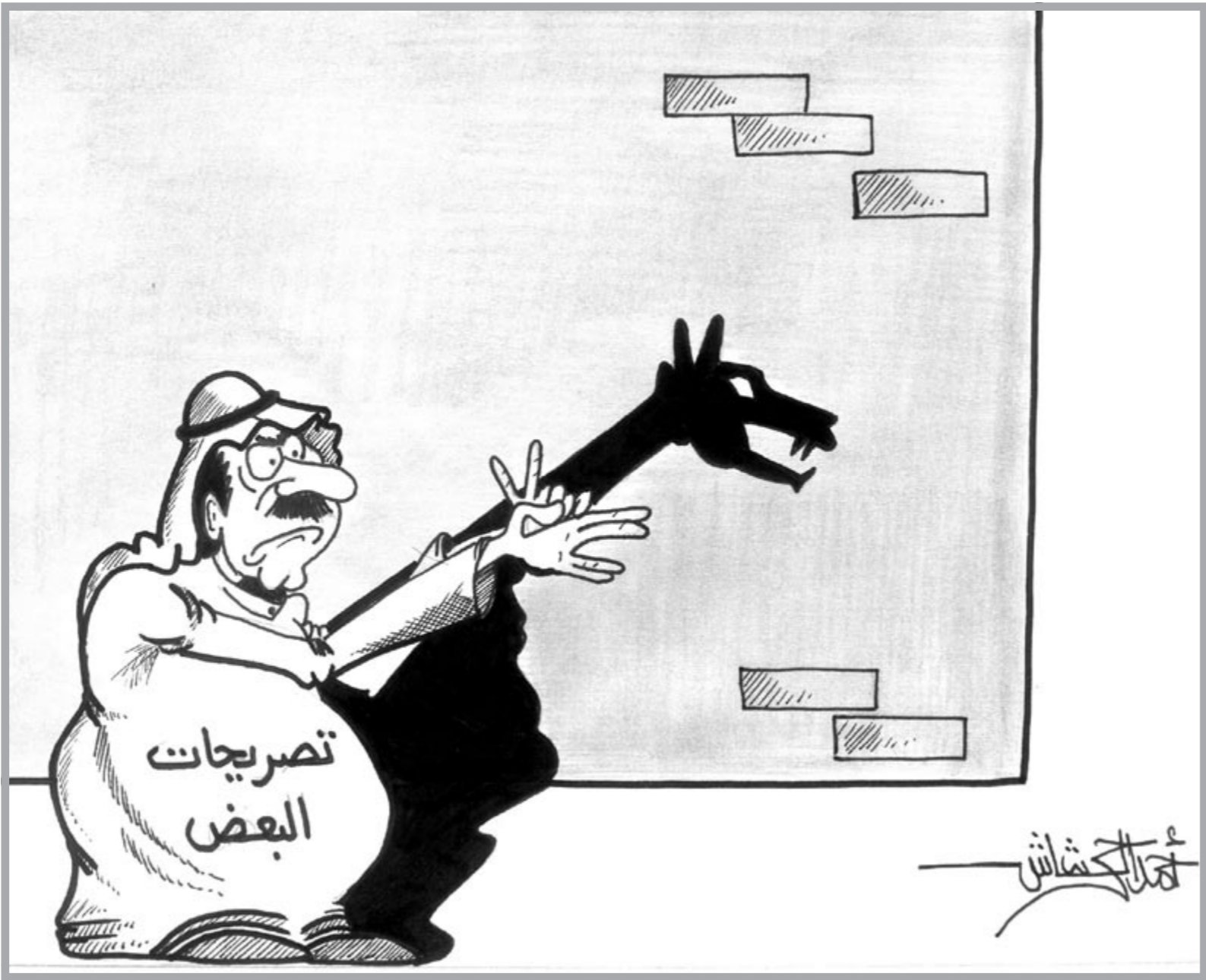
عندما تولى الشيخ أحمد الفهد ملف التنمية حدد أولويات كل وزارة ومتابعته أداء القياديين فيها وتقييم عملهم مشترطا لبقائهم مدى إنجازهم، وقلنا وقتها وكان يحدون الأمل بعد صبر امتد لسنوات عجاف بأن الحكومة جادة هذه المرة وأن عجلة التنمية بدأت في الدوران، إلا أن هذا الحلم في الحقيقة لم يكن سوى أضغاث الأحلام، فالشيخ خرج ولم يعد، وليعود ملف التنمية إلى نقطة البداية ولوضعه البيروقراطي في أرشيف المكاتب، وليتفنفس فراعنة

حان التغيير

رجعي، إلا أن الحكومة السابقة وافقت عليها، لكن قوى الأقلية آنذاك رفضت بحجة أن الحكومة تتلاعب وأنها لا تستطيع الجلوس مع أغلبية الأمس التي أكثرها قبيضة، فحل المجلس وجاءت الانتخابات بهم، وبين سار في ركبهم وصاروا أغلبية اليوم. وكان المتوقع أن يقرأوا أول ما يقررون القانونين سالفه الذكر فهي جاهزة إلا أنهما تراجا تماما فمجموعة قوانين مكافحة الفساد أعادوا فيها البحث والنظر وبما لا يكافح الفساد، ما أثار حفيظة رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي وجعله ينسحب من اجتماع اللجنة ويتهمها بأنها تعيد الأمر للمربع الأول بعد ان وصلنا إلى نهاية الدرب. وسقط قانون الوحدة الوطنية من سلم أولويات الأغلبية وكانهم يريدون الإبقاء على ما يضير الوحدة الوطنية؟ كما أنهم وبعد أن كانوا يقولون لا تقبل بالجلوس مع القبيضة ومجاورتهم (بالرغم من أنهم جلسوا معهم لإقرار زيادة مكافأة الطلبة وكادر المعلمين) إلا أنهم اليوم يبحثون بالبلجان عن

المشاريع التي أقرها ما أطلقوا عليه «مجلس القبيضة» كقانون المناقصات الذي قالوا بأنه قتل بحثا من قبل القبيضة وفي أكثر من 27 اجتماعا للجنة المختصة لتبرير استعجالهم في إقراره بالمداولة الأولى، ولا تعرف كيف يكون «مجلس قبيضة» وتقبلون نتيجة بحثهم دون إعادة النظر؟! كما أنهم وبعدما كانوا يطالبون بالشفافية في كل ما يقال بالمجلس ليعرف الكويتيون كل شيء، وجدنا اجتماعات الأغلبية تحاط بسرية غير مسبوقة حتى عن قواعدهم الانتخابية فضلا عن عموم الكويتيين؟! وواقع الأمر أن قوى الأغلبية مطالبة اليوم بتحديد مطالبها وإيضاح أولوياتها وفك طلاسم مواقفها، بل المطلوب ممن ساروا في ركبهم من الناخبين الضغط عليهم لتبرير ما رفعوا من أولويات كالوحدة الوطنية والفساد وياتون بأولويات جديدة مثل المناقصات وعقوبة الإعدام والمدينة الطبية منها ما بحثه القبيضة ومنها ما هو جديد تماما؟ فهل من مدرك؟!!

المرحلة إعادة النظر فيمن يتولى المناصب القيادية بجدية وأن يكون الدعم لمن يعمل ويبدع بعيدا عن المحاباة والمصالح الشخصية والبدائية تكون بمبادرة، والحياة علمتنا أن لكل بداية نهاية والأشياء تبدأ صغيرة وتنتهي كبيرة والمنطق يحكم هذه العملية ولو أن للمقاعد كلمة لأجابت: أزهودا بشغفكم للمناصب. ● ملاحظة: اقتراحات متميزة دائما يطلقها النائب الشاب رياض العسائي، وهو أمل المرحلة القادمة وهو يستحق الثناء.



نوافذ



nasser@behbehani.info

د. ناصر بهبهاني

من حيث المبدأ، فإن قرار رفع الرقابة من قبل وزارة الأوقاف عن خطباء المساجد، خطوة مدنية مصدرها ناجم عن عدة أمور، أولها أننا دولة يحكمها دستور يعتمد على النظام المؤسساتي، ثانيها أن الاشكاليات التي أحدثها خطباء المساجد بسنتها وشيعتها، تعد قليلة نسبيًا، ومتفاوتة في شدتها، منذ نشوء دولتنا. وبهذا القرار، تكون المسؤولية انتقلت أخلاقيا من وزارة الأوقاف إلى ذم وأعتاق الخطباء، وهو ما يحملهم المسؤوليات التالية: المحافظة بالدرجة الأولى على الوحدة الوطنية، والحرص الشديد على ضبط عبارات الخطاب كي لا يأخذ المنحى التحريضي، وعدم الترتق على خلافات بين المسلمين حصلت

تاريخيا، وتجنب استحضارها إلا بقدر ما تكون كمعلومة تثقيفية وليس بغرض استخدامها في تآليب النفوس على بعضها البعض. الأمر الآخر هو أن يتجنب الخطباء الانحياز بالتملمح أو التصريح إلى نواب أو مرشحين في مجلس الأمة، وخصوصا أثناء الانتخابات، بما لا يؤثر على اختيارات الناخب، وإن كان من حقهم التذكير بالمثل التي يجب أن يتحلى بها المرشح الجدير بالانتخاب. والمطلوب أيضا من الخطباء أن يتفهموا واقع الحياة العصرية، وأن تكون خطبهم بما يتواكب مع مستجدات الحياة العصرية، فبعض الخطباء لا يدرك أن بين المصلين فتية من جيل الشباب، وبالتالي فطريقة

تفكير هؤلاء تختلف عن طريقة تفكير الأجيال التي سبقتهم، وهو ما يتطلب من الخطباء ألا يسارعوا إلى تحريم وتكفير وتأنيم مفردات الحياة العصرية قبل أن يميزوا الاستخدام الإيجابي من السلبي في هذه المفردات، وأن يسعوا إلى التبشير لا التنفير لهؤلاء الشباب. وبالتالي أقترح على وزارة الأوقاف أن تجري دورات للخطباء على ضرورة الاندماج ثقافيا بالحياة العصرية والاطلاع على لغات أخرى، كي لا تفاجأ بما حصل لها قبل أيام حين وضعت إعلانا تطلب فيه مدرسين يجمعون بين العلوم الشرعية واللغات الأجنبية مثل الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية، فلم تجد

الحرف 29



waha2wahe@hotmail.com

ذعار الرشدي

## أنا لسني شيعي كويتي بدوي حضري

الكويت اليوم رغم كل شيء جميل ليست هي كويت الأمس، الكويت بالأمس الأكثر انفتاحا في كل شيء والتي استنحت لقب «عروس الخليج» بجدارة. الكويت اليوم ليست هي كويت أبي المتفتح القابل بالأخر والذي علمني قبول الآخر رغم اختلافه عني وخالفي معه، أبي المثقف اليدوي النبيل الذي يقرأ لدليل كارنجي ونجيب محفوظ ويعشق قصص يوسف إدريس ويعيد اقتناء كتب السياسة المحظورة كلما سرقتها «استعارة» من مكتبته، كان يعيش في زمن أجمل بكثير من الزمن الذي أعيشه اليوم وأحياه وأنفس متناقضاته.

كويت اليوم لا أعرفها بانغلاقها كما كنت أعرف كويت أبي بالأمس وأحبها وأشفقها بكل اختلافاتها وخلافاتها وأقبلها، على عكس جيل اليوم الذي يمكن أن يناصبك العداة بمجرد اختلافك في الرأي معه، بل ويسن حراب العداة عليك لمجرد أنك مختلف عنه. كويت الأمس هي كويت الراحل عبدالله النوري، شيخ الدين، التقى الورع الهادئ المتزن غير المتزمت، وليست كويت دعاة هدم الكنائس ونبد الآخر لمجرد أنه يختلف عنك في العقيدة أو المذهب.

كويت الأمس هي كويت المسرح والفنون والغناء والطرب، على الجانب الآخر كنت آقف شابا مراهقا في العام 1988 وأجمع التبرعات لإخوتنا في أفغانستان في معرض الكتاب مع الإخوة المتدينين من جمعية الإصلاح، ولم يكن هناك من بأس ولم يتهمني أحد بالنفاق، وأنا الشاب الصغير الذي يمتلك سيارة رياضية حديثة وأغادر مركز التبرعات بعد أن شاركت في جمع جزء منها وأنا أستمع إلى أحدث أغنيات أبوبكر سالم آنذاك.كويت الأمس لم تكن نحاسب الآخرين على نواياهم ولا على طريقة لبسهم أو لبسهن، بل نحاسب على الأقوال والأفعال.

كويت الأمس لم تكن نعرف حضريها من بدويها وكان الحديث حديث تباين السنة ولهجات، فأحدنا يقول «المسيد» والآخر يقول «المسجد»، وكان هذا أقصى حد للخلاف بيننا، لهجة لا أكثر ولا أقل، الشيعة أخوالي وأقربائي وأهلي وجيرانني في كويت الأمس، واليوم حديث لا أعرفه عن الصفوية وإيران وكأنه يفترض أن أكون عدوهم ويكونوا أعداء لي. كويت الأمس كان العقل سيد الحديث والتسامح ضيفنا المقيم، اليوم الجنون يملاً جنبات أحاديثنا والفرقة تشاركنا الماكل والمشرب بل وحتى المسير.

مطوعة الأمس أكثرهم تطرفا كان ضد الحكومة ولم يكن ضد أبناء الشعب لا سنة ولا شيعة، وأكثر السادة المعممين تطرفا هو الذي يلقي خطبة يتحدث فيها عن كربلاء ومأساة سيدنا الحسين رضي الله عنه، واليوم التطرف رماح مسنونة موجهة من صدورنا ضد صدورنا نحن أبناء الوطن الواحد. توضح الواضح: نبد التطرف في كل شيء هو وسيلتنا الوحيدة لاستعادة كويتنا من بين براثن لثة متنفعة مستفيدة من إشعال الفتن وإثارة القلاقل، إما لتكسب انتخابي رخيص أو لتكسب سياسي أكثر رخصا.